

سلمان تحت أمر ترامب ويستجيب كالبرق لطلباته

بقلم: عبد الباري عطوان

لَبَّى المُلكَةُ العَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّةُ زَوْدَ الرَّئِيسِ الْأَمْرِيْكِيِّ دُوْنَالَدُ تَرَامَبُ، وَوَافَقَ عَاهِلَهَا الْمُلْكُ سَلَمَانُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ فَوْرًا عَلَى زِيَادَةِ إِنْتَاجِ بِلَادِهِ مِنَ الذِّيْفَطِ يَوْمِيًّا لِتَعْوِيْضِ الذِّيْفَصِ المُتَوَقَّعِ فِي الْإِمْدَادَاتِ بِسَبَبِ الْعُقُوبَاتِ الَّتِي تَفَرَّضُهَا الإِدَارَةُ الْأَمْرِيْكِيَّةُ عَلَى كُلِّ مِنْ إِيْرَانَ وَفِنْزُويْلَا، وَتَخْفيِضِ أَسْعَارِ الذِّيْفَطِ الْخَامِ قُبْلِ الْإِنْتَخَابَاتِ التَّشْريعِيَّةِ الْأَمْرِيْكِيَّةِ الْمُصْفَيَّةِ فِي تَشْرِينِ الثَّانِي (نوْفَمْبَر) الْمُقْبِلِ، بَعْدَ أَنْ تَجَوَّزَتْ حَاجِزَ الـ 80 دُولَارًا لِلْبَرْمِيلِ.

الرَّئِيسُ تَرَامَبُ أَطْلَقَ الرَّسَّاصَةَ الْأُولَى فِي حِصَارِهِ الَّذِي يُرِيدُ فَرَضَهُ عَلَى إِيْرَانَ ابْتِداَءً مِنْ تَشْرِينِ الثَّانِي الْمُقْبِلِ كَخُطُوهَةٍ أُولَى فِي إِطَارِ مُخَاطَطَتِهِ الرَّاسِمِيِّ لِإِطَاحَةِ النَّظَامِ، وَاسْتِبدَالِهِ بِآخَرِ مُوَالٍ لِلْلَّوَلِيَّاتِ الْمُتَحَدَّةِ تَمَامًا مِثْلَمَا جَرَى أَثْنَاءِ غَزوِ الْعَرَاقِ وَاحْتِلَالِهِ عَامَ 2003، وَتَغْيِيرِ نَظَامِ الرَّئِيسِ صَدَامِ حَسَنِ بَتَّحْرِيْصِ إِسْرَائِيلِيِّ.

السيناريو نفسه يتكرر الآن بعد 15 عاماً بالتمام والكمال، وتلعلَّهُ المُلْكَةُ العَرَبِيَّةُ

السعوية، ودول الخليجية أخرى دَوْرًا محوريًّا فيه، سواء بإغراق أسواق العالم بالذهب لخَفْض الأسعار حتَّى لا يتأثَّر الاقتصاد الغربي، وجيب المُواطنين الأمريكيين بالتالي، هذا حَمل قُبيل غزو الكويت عام 1990، والأمر نفسه تكرَّر أثناء غزو العراق عام 2003، وكان لافتةً أنَّه في الغزوين لم ترتفع أسعار النفط، فإغراق الأسواق بكميَّاتٍ إضافيةٍ من الذهب وتحفيض الأسعار بالتالي هو أحد أبرز مؤشرات الحرب الأمريكية في المنطقة العربية.

خطوة تغيير النظام في إيران التي بدأ الرئيس ترامب في تطبيقها بتَشدِيد الحصار النفطي، وتحريك الشارع الإيراني، ومُحاولة تجفيف العوائد المالية، تَركَز على تَهدِيد الدُّول والشركات التي تَرَفَعُ إملاكه بـوقف استيراد النفط الإيراني وعدم الالتزام بالعقوبات بوضعها على القوائم السوداء، وإغلاق الأسواق الأمريكية في وجهها، أمَّا الجانِب الآخر من هذه الخطوة فيَدَعُل في زيادة مُعانة الشعب الإيراني من جرَأة الغلاء وتَدهور قيمة العملة الوطنية، مما يَدفعه إلى الثورة، والذُّرُول إلى الشوارع في مظاهراتٍ احتجاجيةٍ ضخمةٍ، وقد بدأت حَمَلات التحرير الإعلامية في هذا المضمار، ومن المُتوقَّع أن تصاعد وتيرةها في الأسابيع المُقبلة.

إيران تُنتَج حالياً 2.8 مليون برميل نفط يومياً، تشتري منه (600 ألف برميل)، والهند (400 ألف برميل)، أي ما يَقرُب من نصف حجم الصادرات الخليجية الإيرانية، أمَّا ما تَبقَّى من كميات فيذهب إلى تركيا والبيان وكوريا الجنوبية وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا، وضَخَ المملكة العربية السعودية مليوني برميل إضافيًّا يُعادل حجم الصادرات الإيرانية تَقريباً، وربما يَضُغط الرئيس ترامب على دول الخليجية أخرى مثل دولة الإمارات العربية المتحدة والكويت لإضافة بضع مئات الآلاف من البراميل الإضافية أيضاً لكونها ضرورية له بُيوط الأسعار تَحْت حاجز 80 دولاراً للبرميل (خام برنت) التي وصلت إليه يوم الجمعة للمرة الأولى مُنذ عام 2016، وهناك تقارير تقول بأنَّ السعودية قد تَضطر لتفعيل الإنتاج المُتوافق في حقل الخجي والوفرة المشتركة مع الكويت في المنطقة المحاذدة التي يُقدَّر إنتاجُها بـ500 ألف برميل يومياً.

القرار السعودي بالمُوافقة على طلب الرئيس ترامب في المُكالمه الهاتفية التي أجراها مع العاهل السعودي اليوم السبت يَعني وصول الإنتاج السعودي إلى سقفه الأعلى أي 12 مليون برميل يومياً، وخُرُوجاً عن اتفاق "أوبك" الذي جرى التوصلُ إليه قبل أسبوعٍ بالتَّنسيق مع روسيا، على أن تكون زيادة الإنتاج في حدود مليون برميل فقط، الأمر الذي قد يُؤدي إلى انهيار المُنظمة، أو حدوث انقسامات فيها على الأقل.

بعد هذه المكالمة الهاتفية أصبح ترامب هو أمين عام منظمة "أوبك"، وصاحب القرار الأول والأخير فيها من خلال نفوذه وإمداداته على السعودية ودول الخليجية أخرى.

لا نعرف كيف سيكون رد الفعل الروسي على الخرق السعودي للاتفاق، وكذلك مواقف دول أخرى أعضاء في المنظمة النفطية، مثل الجزائر التي لعبت دوراً بارزاً في "المصالحة" بين روسيا ومنظمة "أوبك" بقيادة السعودية، مما أدى إلى وقف انهيار الأسعار واتجاهها صعوداً، ولكن من المؤكد أننا أمام مرحلة من الفوضى في الأسواق العالمية، اقتصادية وسياسية، قد تتطور إلى استقطابات وتحالفات لا تكون في صالح أمريكا وحلفائها العرب بقيادة السعودية.

تحفيض أسعار النفط بقرار سعدي مفاجئ آخر، وفي أقل من أربع سنوات من القرار الكارثي، سيُنعكس سلباً على عوائد دول "أوبك" التي مُذبحة بكارثة مالية من جراء انهيار أسعار النفط عام 2014 ووصولها إلى 30 دولاراً، بعد أن وصلت إلى 120 دولاراً للبرميل، خامساً أن القرار السعودي الجديد يأتي في وقت بدأت فيه الأسعار تتعافى وتقترب من قيمتها الحقيقية، وبما يُوفّر العوائد المأمولة للدورة ومُعظامها من العالم الثالث وتواجهه أزمات اقتصادية طاحنة.

تركيا أعلنت بالأمس أنها لن تلتزم بالعقوبات الأمريكية واستمر في استيراد النفط الإيراني كالمعتاد، لأن إيران دولة جارة وشريك تجاري مهم، ومن غير المستبعد أن تأخذوا الصناعيون حذوها، وربما تذهب إلى ما هو أبعد من ذلك وتزيد وارداتها النفطية من طهران إلى مليون برميل يومياً حسب بعض التقارير الإخبارية.

السؤال الذي يطرح نفسه بقوّة هو عن الثمن المقابل الذي من المفترض أن تحصل عليه القيادة السعودية مقابل هذا التجاوب السريع مع طلب ترامب، وزيادة إنتاجها النفطي إلى معدّلات القصوى، وبما يحرّم مواطنها، ومُعظم الشعوب الخليجية والإسلامية العربية الأخرى المقدرة للنفط وتعتمد على عوائده كمصدر أساسية للدخل (الجزائر، ليبيا، العراق، نيجيريا، إيران،أندونيسيا، والقائمة تطول)، من مئات المليارات من الدولارات سنوياً بسبب هذا الانخفاض في الأسعار، ومن أجل رفاهية المواطن الأمريكي والغربي، وانتعاش اقتصاديات بلداته، وتغيير النظم في دولة مسلمة، وإغراق منطقة الشرق الأوسط في الفوضى، نترك الإجابة لجهودكم ولأسابيع والأشهر المقبلة، وما علينا إلا الانتظار.

